ميزانية 2019
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة

للعام المالي 2019م

وزارة المالية
Ministry of Finance

وزارة المالية
Ministry of Finance

المحتويات

مقدمة 06

نظرة عامة 07

أولاً: أهم التحديات والمستهدفات المالية والاقتصادية في المدى المتوسط 09

1- أهم التحديات المالية في المدى المتوسط 09

2- أهم التحديات الاقتصادية في المدى المتوسط 11

3- مستهدفات النمو الاقتصادي في العام المالي 2019م والمدى المتوسط 11

4- أهم المستهدفات المالية في المدى المتوسط 13

ثانياً: أهم مبادرات المالية العامة في العام 2019م 17

المقدمة

المقدمة

تصدر وزارة المالية هذا البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2019م للمرة الأولى كأحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط. وتتضمن وثيقة البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2019م عرض أبرز التطورات الاقتصادية والمالية والتوقعات بشأنها على المدى المتوسط. إضافة إلى أبرز التحديات التي تواجه المالية العامة بشكل خاص والاقتصاد السعودي بشكل عام على المدى المتوسط. كما يتطرق البيان إلى أهم المبادرات والإصلاحات التي تعمل الحكومة على تنفيذها لمواجهة هذه التحديات. ويأتي إعداد هذه الوثيقة ترسيخاً لتوجه المملكة نحو تحقيق مزيد من الإفصاح والشفافية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا البيان التمهيدي يصدر بوقت مبكر لاطلاع المواطنين والمهتمين والمحللين عن توجهات استراتيجية المالية العامة وأهدافها على المدى المتوسط وأولويات السياسات المالية للأعوام الثلاثة القادمة.

مع مراعاة أن الميزانية المعتمدة رسمياً قبل نهاية العام قد تحتوي على تعديلات عما يظهر في البيان التمهيدي في ضوء ما قد يستجد حتى تاريخ إعلان الميزانية رسمياً بنهاية العام المالي.

نظرة عامة

تواجه المالية العامة في المملكة تحديات من أبرزها تقلبات أسعار النفط، الأمر الذي يعقّد مهمة التخطيط المالي، ولتحسين عملية هذا التخطيط وتقوية وضع المالية العامة، أطلقت الحكومة برنامج تحقيق التوازن المالي، الذي «يهدف إلى تأسيس مبدأ المسؤولية المالية في جميع الجهات الحكومية والتخطيط المالي والاقتصادي الكلي وتعظيم الإيرادات للحكومة ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي لخفض معدلات العجز بشكل تدريجي في المدى المتوسط حتى الوصول إلى توازن مالي بحلول العام 2023م، مع مراعاة الاستدامة المالية ومتطلبات النمو الاقتصادي.

ومنذ إطلاق البرنامج والمبادرات التي تضمنها شهدت المالية العامة تحسناً ملموساً في الانضباط المالي والخفض التدريجي لمعدلات العجز نتيجة لنجاح تطبيق العديد من المبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية، وتحسين كفاءة الإنفاق. حيث انخفض العجز بشكل كبير خلال النصف الأول من السنة المالية الحالية 2018م، وبلغ حوالي 41.7 مليار ريال منخفضاً بحوالي 31 مليار ريال عن العجز المسجل في الفترة المماثلة من العام السابق 2017م وذلك رغم نمو النفقات بنسبة 26 % خلال فترة المقارنة. كما كان لارتفاع أسعار النفط دور في انخفاض العجز خلال النصف الأول من العام.

ومن المهم الإشارة إلى أن مستهدفات برنامج تحقيق التوازن المالي لا تقتصر على الأداء المالي، بل تشمل تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال إطلاق العديد من المبادرات للحد من الآثار السلبية للضبط المالي على الأنشطة الاقتصادية. فتم إطلاق مبادرات مثل برنامج حساب المواطن (لإعادة توجيه الدعم لمستحقيه)، وخطة تحفيز القطاع الخاص، إضافة إلى تنفيذ برامج تحقيق "رؤية 2030"، إلى جانب زيادة الإنفاق الرأسمالي في الميزانية للإسراع في عملية الإصلاح الهيكلي المحفزة للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل تستوعب الكوادر الوطنية.

وتعكس النتائج والمؤشرات الاقتصادية الأولية هذا التقدم، حيث تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سجل خلال الربع الأول من العام الحالي 2018م نمواً بمقدار 1.2 % مقارنة بمعدل نمو سلبي قدره 0.8 % لنفس الفترة من العام السابق. ساهم في ذلك تعافي الناتج المحلي غير النفطي الذي سجل نمواً ايجابياً بنسبة 1.6 % مقارنة بنمو سلبي نسبته 0.3 % خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

ويتمثل التوجه الرئيس للحكومة في ميزانية العام القادم 2019م في استمرار تطبيق البرامج والمبادرات والمشاريع وفقاً لـ "رؤية 2030"، التي من شأنها تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية المعلنة وفي مقدمتها تنويع الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتوظيف، والاستدامة المالية، وتحقيق التوازن المالي بحلول العام 2023م، خاصة من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق واستمرار التقدم في إصلاحات إدارة المالية العامة، ومع توفير مساحة مالية تسمح بالتدخل لتصحيح المسار عند الحاجة أو الإسراع في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية، وفي نفس الوقت زيادة القدرة على استيعاب الصدمات الخارجية التي يمكن أن يواجهها الاقتصاد.

01

أولاً: أهم التحديات والمستهدفات المالية والاقتصادية في المدى المتوسط

أهم التحديات والمستهدفات المالية والاقتصادية في المدى المتوسط

هذا الجزء يسلط الضوء على أهم التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي في المدى المتوسط، كما يوضح أهم المستهدفات المالية والاقتصادية لعام 2019م وفي المدى المتوسط، والسياسات الإصلاحية التي سيتم تطبيقها لتحقيق هذه المستهدفات.

1- أهم التحديات المالية في المدى المتوسط :

تواجه المالية العامة في المملكة عدداً من التحديات، من أبرزها تنويع مصادر الإيرادات الحكومية. حيث تسعى الحكومة - ومنذ سنوات - إلى تقليل الاعتماد على النفط الذي لا يزال يمثل العنصر الرئيس لإيرادات المالية العامة رغم نمو الإيرادات غير النفطية، وهو الأمر الذي يتطلب مواصلة تطبيق إصلاحات مالية واقتصادية وأخرى هيكلية لتنويع مصادر الدخل في المملكة. حيث تسعى "رؤية 2030" إلى تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية وهيكلية محددة ومتعددة النطاق من أهمها تعزيز الاستدامة المالية في المدى المتوسط، وتنمية الانشطة الاقتصادية خاصة غير النفطية.

ويمكن تلخيص أهم التحديات المالية فيما يلي:

- السيطرة على معدلات العجز والدين العام :

يعتبر إرتفاع معدلات عجز الميزانية والدين العام خلال السنوات الماضية تحدياً يواجه اقتصاد المملكة، حيث ستؤدي المبادرات التي يتم تنفيذها لتحقيق التوازن المالي الى ضمان الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل وتحقيق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار والنمو الاقتصادي حيث أن التوازن المالي ليس هدفاً بل وسيلةً لضمان الاستقرار والاستدامة المالية.

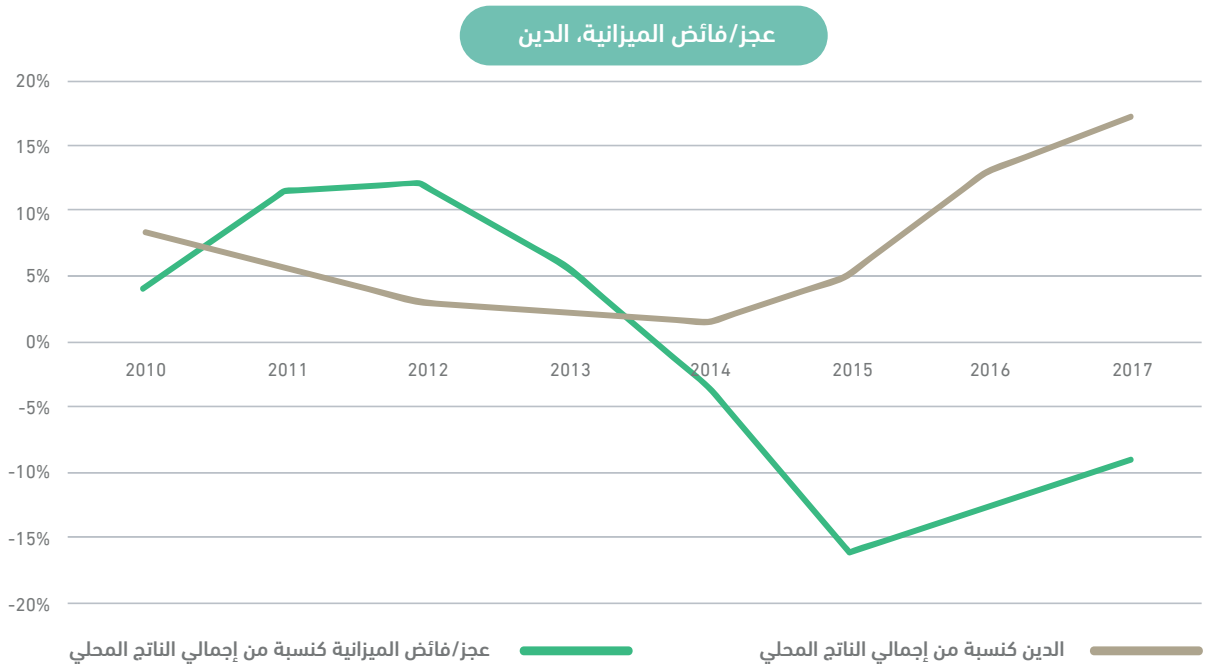

- تنمية الإيرادات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط:

يمثل تنويع موارد الدولة تحدياً رئيساً للمالية العامة خاصةً في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية، وأهمية تنمية الإيرادات غير النفطية لضمان توفير مصدر تمويل مستقر ومستدام للإنفاق العام التنموي والضروري. ويوضح الشكل التالي تحسن ملحوظ في معدلات تغطية الإيرادات غير النفطية للإنفاق العام خلال العامين الماضيين.

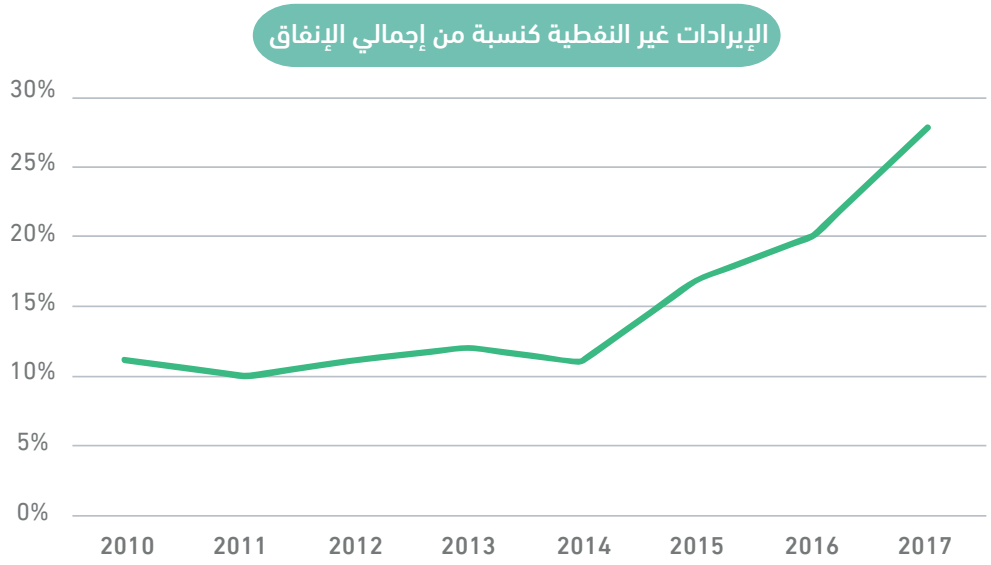

- رفع كفاءة الإنفاق:

يمثل رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق أعلى عائد اقتصادي منه تحدياً أمام السياسة المالية. وتعمل الحكومة على الاهتمام برفع كفاءة الإنفاق خاصة الرأسمالي من خلال تنفيذ العديد من المبادرات تحت مظلة برامج "رؤية 2030" لتعزيز مستهدفات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تطبيق البرامج والمبادرات التي تدعم التنمية الاجتماعية.

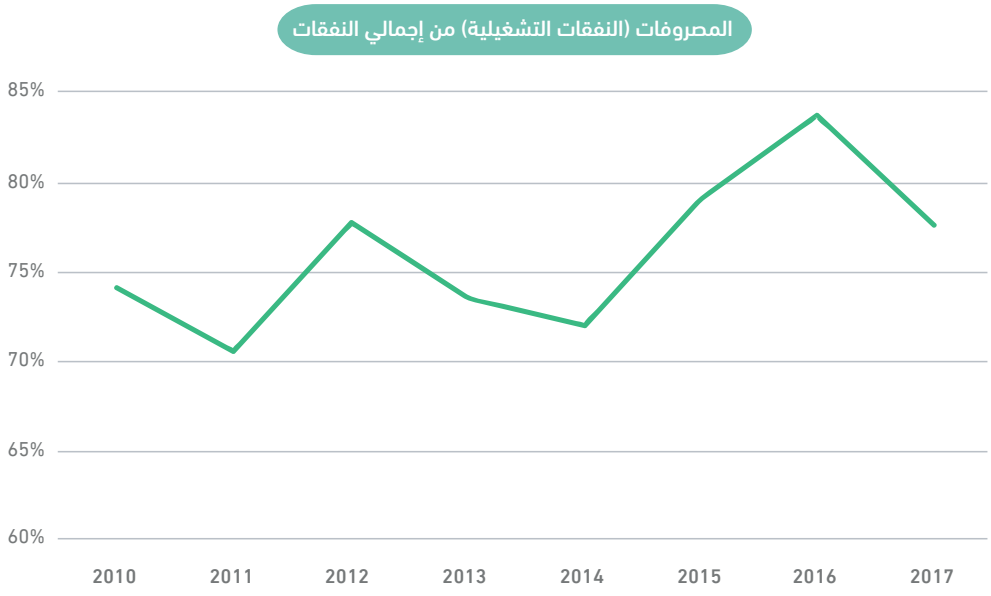

وتعمل المملكة على مواجهة هذه التحديات من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات على جانبي النفقات والإيرادات وهي: رفع كفاءة الانفاق وتوجيه الإعانات لمستحقي الدعم. كما تم تطبيق عدة مبادرات بدأت تؤتي ثمارها وبشكل إيجابي على نمو إجمالي الإيرادات غير النفطية، مثل تطبيق الضرائب الانتقائية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، والمقابل المالي على الوافدين، بالإضافة إلى إجراءات تصحيح أسعار الطاقة التي تسمح بإعادة توجيه الدعم لمستحقيه .

2- أهم التحديات الاقتصادية في المدى المتوسط:

يواجه الاقتصاد السعودي العديد من التحديات في المدى المتوسط، ويأتي على رأس تلك التحديات تنويع الأنشطة الاقتصادية في المملكة وزيادة دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتوظيف، ولمواجهة هذا التحدي، أطلقت الحكومة العديد من البرامج والمبادرات التي تساعد في تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص واعدة تتسق مع أهداف "رؤية 2030".

ويعد تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي خلال العامين السابقين أحد التحديات المؤثرة على توفير فرص العمل، حيث يتطلب ذلك تهيئة مناخ أفضل لتنمية القطاع الخاص، فتم وضع خطة لتحفيز القطاع الخاص تهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية لهذا القطاع وتعزيز دوره التنموي، إضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار والأعمال للوصول إلى مستهدفات "رؤية 2030".

3- مستهدفات النمو الاقتصادي للسنة المالية 2019م والمدى المتوسط:

تمكيناً لـ"رؤية 2030" ومستهدفاتها، تم إطلاق العديد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية، حيث دخلت مجموعة من البرامج حيز التنفيذ خلال العام الحالي 2018م، وبرامج أخرى سوف تطلق لاحقاً تتضمن في أبعادها إصلاحات هيكلية ذات عوائد اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل تستهدف العديد من القطاعات، كما تستهدف الحكومة تحفيز الادخار وفتح آفاق استثمارية وتمويلية تساهم في تطوير السوق المالية السعودية، لذلك تم إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي، وهو البرنامج المتنوع والداعم للتنمية الاقتصادية.

كما تستهدف الحكومة تعزيز دور القطاع الخاص في عملية قيادة دفع عجلة الاقتصاد من خلال مجموعة من البرامج منها برنامج التخصيص الذي يتيح للقطاع الخاص فرصة إدارة أصول تديرها الحكومة حالياً، وتقديم خدمات عامة محددة، وكذلك إطلاق عدد من المبادرات لزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، بالإضافة إلى العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية. ومن البرامج أيضاً برنامج ريادة الشركات الوطنية وبرنامج الشراكات الاستراتيجية الذي تسعى الحكومة من خلالهما إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتقديم الدعم اللازم لهذه الشركات وفتح آفاق أكبر للتوسع في أعمالها داخلياً وخارجياً، وخلق وتوطيد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الدول ذات الاهتمام والمصالح المشتركه من خلال بناء الشراكات العالمية بما يعزز قوة الاقتصاد وتنويع الصناعات.

تركز "رؤية 2030" على برامج استراتيجية تدعم الصناعات الوطنية التحويلية في المملكة. ويعد برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية أحد هذه البرامج الاستراتيجية التي تعزز مساهمة المحتوى المحلي، وتخلق مناخ استثماري جديد تعزز من خلاله تنافسية بعض القطاعات، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية التي تملكها المملكة. حيث يستهدف هذا البرنامج على وجه الخصوص توطين صناعات واعدة ومتطورة مرتبطة بصناعات النفط والغاز نظراً لامتلاك المملكة ثروات طبيعية هائلة. ومن أهدافه أيضاً تعزيز قدرات الصناعات التعدينية والتقنية، إضافة إلى تسهيل ممارسة الأعمال من خلال إنشاء مراكز دعم لوجستية تساهم في تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي بشبكات التجارة والنقل.

هذه البرامج وغيرها من المبادرات تسعى الحكومة من خلال تطبيقها في المدى المتوسط، إلى تحقيق عوائد اقتصادية مرتفعة بحيث تُمكّن المملكة من الإسراع في تحقيق أهداف "رؤية 2030" من أجل اقتصاد واعد ومستدام.

هذا وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 2.3 % في العام 2019م، ويُتوقع أن يستمر نمو الناتج المحلي الحقيقي في التحسن تدريجياً ليصل إلى 2.4 % في العام 2021م بالتزامن مع تحقيق أثر الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في المديين المتوسط والطويل. بالإضافة إلى مساهمة الإصلاحات المالية الهادفة إلى خفض عجز الميزانية في اكتساب ثقة المستثمرين، وبرامج تنمية بعض القطاعات الإنتاجية المعلن عنها في برامج "رؤية 2030".

مؤشرات اقتصادية مختارة*				
	2018	2019	2020	2021
معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية (%)				
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	2.1%	2.3%	2.2%	2.4%
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمى (مليار ريال)	2,934	3,136	3,232	3,387
نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمى	13.9%	6.9%	3.1%	4.8%
التضخم	2.8%	2.3%	2.1%	2.1%

المصدر :وزارة المالية

* تقديرات أولية

4- أهم المستهدفات المالية في المدى المتوسط:

العجز والدين:

تهدف الإصلاحات المالية إلى ضمان استدامة المالية العامة وذلك من خلال المحافظة على معدلات منخفضة في عجز الميزانية وذلك عند تطبيق كافة الإصلاحات والإجراءات المدرجة في "برنامج تحقيق التوازن المالي"، حيث أنه من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية في العام 2019م نحو 4.1 % من الناتج المحلي الإجمالي وأن يستمر العجز في الانخفاض التدريجي على المدى المتوسط حتى يصل إلى التوازن المالي بحلول العام 2023م.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة المملكة قد حددت سقفاً للدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عند 30 %، وذلك حسب ما أعلن في "برنامج التحول الوطني 2020" في يونيو 2016م. وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنة بنسب الدين المرتفعة لدول مجموعة العشرين، وهو ما يعكس متانة وقوة المركز المالي للمملكة.

أيضاً من المتوقع الاستمرار بالاعتماد في تمويل العجز على إصدارات الدين الذي من المتوقع أن يصل إلى نحو 22 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019م. كما يتوقع ان يصل الدين الى نحو 25 % من الناتج المحلي في العام 2021م، وفي نفس الوقت فإن استراتيجية التمويل تقوم على استخدام الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي عند الحاجة مع الحفاظ على رصيد مناسب لهذه الودائع.

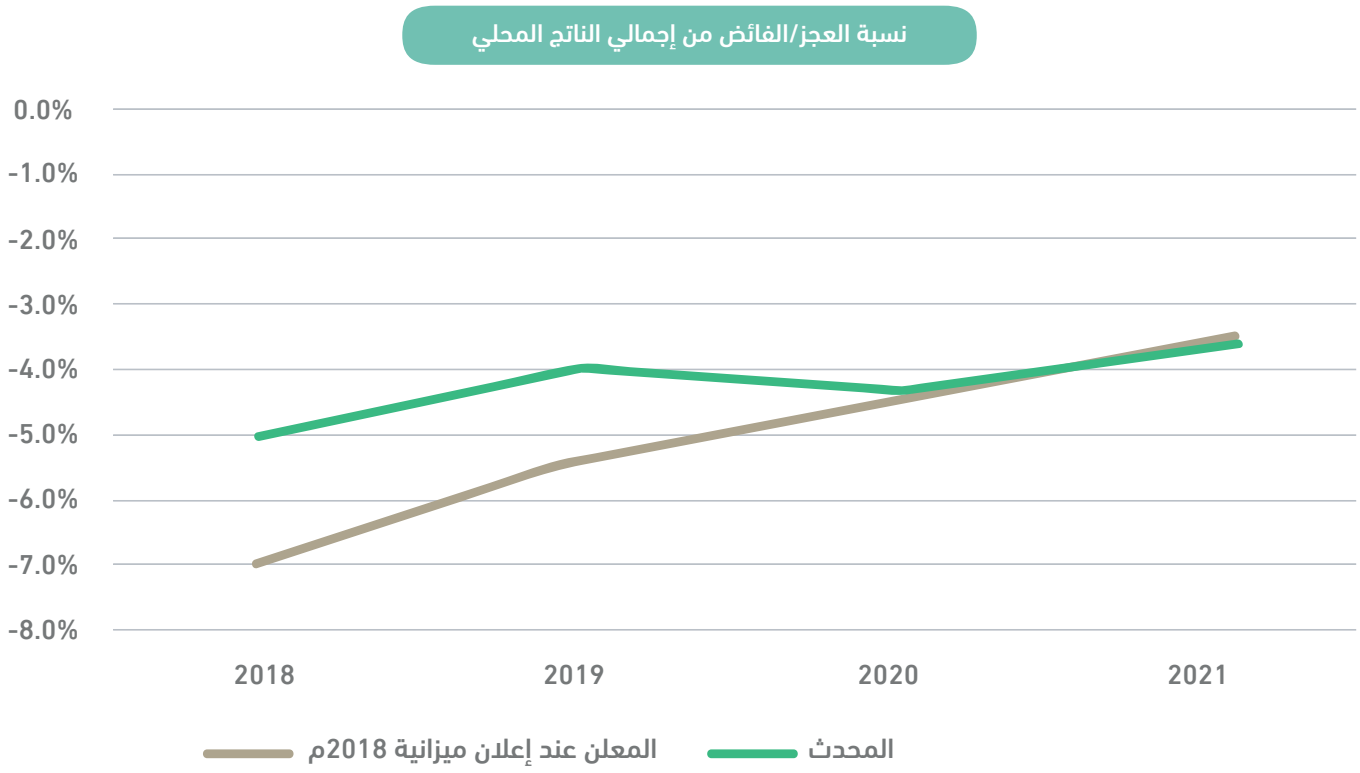

الإيرادات:

بدأت الإجراءات والإصلاحات المالية التي تم تطبيقها خلال العامين الماضيين تؤتي ثمارها وتؤثر مباشرة وبشكل إيجابي على إجمالي الإيرادات النفطية وغير النفطية للدولة، وتزيد من تنوع مصادر الإيرادات لتكون أكثر استدامة. إذ عملت الحكومة على تنفيذ إصلاحات تستهدف تنمية الإيرادات غير النفطية في المدى المتوسط منها تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتطبيق المقابل المالي على الوافدين، وتطبيق الضرائب الانتقائية، وكذلك تسعى إلى تنمية الإيرادات النفطية من خلال التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة المحلية حتى الوصول إلى مستوى الأسعار المرجعية للطاقة للحد من الهدر، والاستفادة من هذه الموارد لإعادة توجيه الدعم للمستحقين.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات المقدرة في العام 2019م تصل إلى حوالي 978 مليار ريال بارتفاع نسبته 11 % مقارنة بالمتوقع تحقيقه في العام 2018م، حيث يتوقع أن تسجل نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي في العام 2019م حوالي 31 %، ومن المتوقع أن تستمر الإيرادات في النمو لتصل إلى 1045 مليار ريال في العام 2021م بمتوسط نمو سنوي يبلغ 6 %.

النفقات:

لا يزال الإنفاق الحكومي يمثل المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي رغم جهود الحكومة في تنمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد، إلا أن متطلبات الترشيد تستلزم أيضاً الاهتمام برفع كفاءة هذا الإنفاق والتأكد من تحقيقه لأعلى عائد اقتصادي، وفي ذات الوقت تحقيق أهداف الاستقرار المالي. كما تراعي المالية العامة في تقديراتها التطورات المحلية والدولية التي تطرأ أثناء تنفيذ الميزانية، وتغير السياسات المطلوبة الداعمة لتعزيز النمو الاقتصادي، وهو ما حتم الحاجة لمراجعة مستهدفات الإنفاق المعلنة في ديسمبر 2017م ضمن برنامج تحقيق التوازن المالي، حيث من المقترح تعديلها دون تغيير الهدف الرئيس المتمثل في تحقيق الانضباط، والاستدامة المالية، وتحقيق التوازن المالي بحلول العام 2023م.

خلال العام الحالي 2018م، طرأت عدة عوامل أسهمت في الحاجة إلى تحديث تقديرات المالية العامة. حيث كان للأمر الملكي الذي نتج عنه عودة العلاوة السنوية في السنة المالية 2018م، وقرار بدل غلاء معيشة للمواطنين للسنة المالية 2018م، أثر على تقديرات المالية العامة للعام الحالي. كما ساهم في ذلك أيضاً القرار الخاص بتوحيد كل الإيرادات الحكومية التي كان بعضها يورد مباشرة لبعض الجهات الحكومية لتورد للخزينة العامة للدولة، ويخصص مقابله نفقات في الميزانية لتلك الجهات حسب الحاجة. هذه المعطيات ساهمت في رفع تقديرات المالية العامة لحجم الإنفاق في المدى المتوسط.

كما أن استراتيجية النفقات على المدى المتوسط تستهدف خفض العجز حتى تحقيق التوازن المالي في العام 2023م. ويأتي هذا الهدف من خلال موائمة الزيادة في الإيرادات التي تتطلب أن يواكبها زيادة في الإنفاق المتوازن الذي يراعي بين الاحتياجات الأساسية في النفقات التشغيلية وتنمية النفقات الرأسمالية في المدى المتوسط للإنفاق على برامج الرؤية التي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. هذا ويتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات في ميزانية العام 2019م نحو 1,106 مليار ريال.

ستواصل الحكومة في المدى المتوسط تمويل العديد من البرامج وتنفيذ المبادرات ذات العلاقة في برنامج تحقيق التوازن المالي. ويمكن إيجاز أهم الاستراتيجيات على جانب النفقات في المدى المتوسط كالتالي:

- استمرار تحسن كفاءة الإنفاق الاجتماعي وبرامج الدعم الحكومي مثل برنامج حساب المواطن الذي يتم من خلاله توجيه الدعم لمستحقيه للحد من آثار تصحيح أسعار الطاقة والإجراءات المالية الأخرى من خلال تحويلات نقدية مباشرة.

- الاستمرار في سياسة رفع كفاءة الإنفاق من خلال مركز تحقيق كفاءة الإنفاق الذي يدعم الجهات الحكومية في تطوير آليات لترفع كفاءة الإنفاق وتحقيق وفورات يمكن توجيهها لمشروعات ونفقات أخرى. كما ستساهم وحدة الشراء الاستراتيجي ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد المزمع تطبيقه في رفع كفاءة الإنفاق، مستفيدين من أفضل الممارسات الدولية.

- الاهتمام بتوجيه الزيادة في النفقات بقدر الإمكان للإنفاق الرأسمالي الذي يسهم في تطوير البنية الأساسية وتحسين الخدمات الحكومية، وفي نفس الوقت تنشيط الاقتصاد وتحسين البيئة الاستثمارية.

تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط

(2018-2021م)

مليار ريال مالم يذكر غير ذلك

	توقعات	تقديرات		
	2018	2019	2020	2021
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**882**	**978**	**1005**	**1045**
إجمالي النفقات	**1,030**	**1,106**	**1,143**	**1,170**
العجز	-148	-128	-138	-125
كنسبة من الناتج المحلي	-5.0%	-4.1%	-4.2%	-3.7%
رصيد الدين	576	678	754	848
كنسبة من الناتج المحلي	20%	22%	23%	25%

المصدر :وزارة المالية

02

ثانياً: أهم مبادرات المالية العامة في العام 2019م

ثانياً: أهم مبادرات المالية العامة في العام 2019م

تماشياً مع مستهدفات "رؤية 2030"، تبنت الحكومة استراتيجية لتطوير أداء المالية العامة في المدى المتوسط، التي من ضمن أهدافها تطوير سياسات مالية مستدامة، وتخصيص وإدارة الموارد المالية بفعالية، وتحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية، والاستغلال الأمثل لأصول الدولة والتمويل المبتكر. حيث تحتوي هذه الاستراتيجية على مجموعة من البرامج والمبادرات التي يأتي من ضمنها تطبيق إطار للمالية العامة متوسطة الأجل. من خلال هذا الإطار تعمل الحكومة على تحديد سقوف الإنفاق للجهات الحكومية، والتنبؤ بإيرادات خزينة الدولة. إضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة حالياً على تطوير مبادئ وقواعد للسياسات المالية في المدى المتوسط ذات أهداف مالية ملموسة، إضافة إلى خلق إطار يمكنها من إدارة المخاطر المالية التي قد تطرأ في المدى المتوسط.

ولتحقيق هذه الأهداف في البنية الهيكلية، تم إنشاء العديد من الوحدات والمكاتب لإدارة العديد من البرامج. ويأتي دور كل من وحدة السياسات المالية والكلية، ومكتب إدارة الدين العام، ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق، ومكتب برنامج تحقيق التوازن المالي، ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية كأمثلة للوحدات والبرامج التي عملت الدولة على استحداثها لتواكب مرحلة التحول الوطني وتحقيق "رؤية 2030". كما تم إطلاق العديد من المبادرات يأتي منها مبادرة تفعيل دور الحساب الموحد للدولة الذي يهدف إلى تعزيز الرقابة النقدية الفعالة، ومبادرة توحيد المشتريات الحكومية من أجل التوفير في قيمة المشتريات الحكومية التشغيلية والرأسمالية، وكذلك مبادرة التحول إلى المحاسبة المبنية على مبدأ الاستحقاق، التي بدورها تساهم في رفع كفاءة إعداد الموازنة السنوية ورفع اداء الرقابة المالية، ومنصة (اعتماد) الرقمية؛ وهي منصة إلكترونية شاملة لخدمات وزارة المالية التي تقدمها لمختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وتتضمن العديد من الخدمات الأساسية مثل إدارة كل ما يتعلق بالعقود والتعميدات و تسجيلها بشكل إلكتروني حتى الحصول على الموافقات اللازمة من الجهة الحكومية ووزارة المالية. إضافة إلى هذه المبادرات التنظيمية، تم البدء في تطبيق مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تنمية الإيرادات النفطية وغير النفطية يمكن إيجازها فيما يلي:

الإيرادات:

بدأت المملكة بتنفيذ إصلاحات ستستمر على المدى المتوسط لهدف إيجاد مصادر جديدة لخزينة الدولة لتنمية الإيرادات النفطية وغير النفطية. ولعل من أبرزها:

ضريبة القيمة المضافة

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة بدءاً من يناير 2018م تنفيذاً للاتفاقية الخليجية بواقع 5 % للمنتجات والخدمات، ويتوقع أن تصبح أحد المصادر الرئيسة للإيرادات غير النفطية في المملكة. وقد تم تسجيل المنشآت التي تجاوزت مبيعاتها الخاضعة للضريبة أو المبيعات المتوقعة حد مليون ريال قبل 20 ديسمبر 2017م وتحصيلها وتوريدها الى الهيئة العامة للزكاة والدخل. وسيكون على المنشآت التي تتجاوز مبيعاتها السنوية 375,000 ريال أن تسجل قبل 20 ديسمبر 2018م بحيث تصبح خاضعة للضريبة في العام القادم.

الضريبة الانتقائية

تهدف هذه المبادرة إلى تنمية الإيرادات غير النفطية وخفض الإستهلاك لبعض السلع، وذلك بتطبيق ضريبة على سلع محددة مثل "المشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، والتبغ ومشتقاته" التي تم تطبيقها في العام الماضي.

تصحيح أسعار الطاقة

تعد مبادرة تصحيح أسعار الطاقة من أهم مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي. إذ تهدف المبادرة إلى تحفيز الاستهلاك الرشيد من خلال رفع الدعم التدريجي عن أسعار الطاقة حتى الوصول إلى السعر المرجعي، وذلك لغرض الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة مما يعزز إيرادات المالية العامة، وفي نفس الوقت يشجع على الاستهلاك الرشيد. وتستهدف الحكومة الاستمرار في تنفيذ خطة تصحيح أسعار الطاقة فى العام 2019م وفي المدى المتوسط حسب ما تم الإعلان عنه في برنامج تحقيق التوازن المالي مع الاستهداف بالتوازي زيادة دعم المستحقين.

المقابل المالي على الوافدين

تهدف هذه المبادرة إلى تشجيع توطين الوظائف من خلال سد فجوة التكلفة بين العاملين الوافدين والسعوديين في القطاع الخاص. ويتم تحقيق ذلك من خلال فرض مقابل مالي شهري على منشآت القطاع الخاص عن كل عامل وافد لديها بالاستناد إلى عدد الوافدين في المنشأة. إذ تتحمل المنشأة التي لديها عدد الوافدين يفوق عدد السعوديين مقابل مالي أعلى مقارنة بالمنشأة التي لديها عدد الوافدين أقل من أو يساوي عدد السعوديين. هذه المبادرة دخلت حيز التنفيذ منذ شهر يناير 2018م.

النفقات:

من أهم الإصلاحات على جانب النفقات: إنشاء مركز تحقيق كفاءة الإنفاق، ودعم الإنفاق الاجتماعي، وتنمية القطاع الخاص، ورفع كفاءة إدارة المالية العامة بما في ذلك تطوير الإطار المالي على المدى المتوسط والتحول الرقمي في التعاملات الحكومية. وفيما يلي مزيداً من التفاصيل عن هذه الاصلاحات:

مركز تحقيق كفاءة الإنفاق

يشكل الغرض الذي أنشئ هذا المركز من أجله أحد أهم الإصلاحات التي تعمل الحكومة عليها لرفع كفاءة الإنفاق بشقيه التشغيلي والرأسمالي. إذ يوجد العديد من الجهات الحكومية التي تتجاوز الإنفاق المخصص لها في الميزانية المعتمدة دون تحسن كبير في جودة المخرجات أو العائد الاقتصادي المتحقق من ورائها. لذا يعمل المركز على تحليل ميزانيات الجهات الحكومية ومراجعة للتكاليف التشغيلية والرأسمالية لتحقيق وفورات يتم بها تمويل مشاريع أخرى. كما يوفر المركز الدعم اللازم للأجهزة الحكومية لتمكينها من الالتزام بسقوف الإنفاق المخصصة لها في الميزانية من خلال تطوير آليات واقتراح سياسات وخطط تنفيذية ترفع كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي. إضافة إلى مراجعة تقديرات تكاليف المشاريع والبرامج المستقبلية وما يترتب عليها من تكاليف تشغيلية لهدف إيجاد فرص وفر تُمكّن الحكومة من إدارة النقد بشكل أفضل وزيادة الخدمات بتكلفة أقل.

الإنفاق على الدعم الاجتماعي

شكّل الإنفاق الاجتماعي في المصروفات الفعلية للدولة بنهاية العام 2017م ما نسبته 37 % من إجمالي الإنفاق الحكومي، شاملاً الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية بنسبة 14 % والتعليم بنسبة 23 % من إجمالي الإنفاق الحكومي. وتشكل هذه النسب حتى منتصف هذا العام 18 % و21 % على التوالي.

وحتى تحقق المملكة أهدافها في دعم الإنفاق الإجتماعي، أطلقت مؤخراً عدة برامج لتحسين جودة الخدمات المقدمة وأهمها برنامج "حساب المواطن" الذي تهدف الحكومة من خلاله إلى التحول من الدعم السلعي إلى تقديم تحويلات مالية مباشرة موجهة للمستحقين للحد من أثر المبادرات التصحيحية. هذا ويرتبط حجم الدعم المخصص للحساب بتغير تكلفة الإصلاحات المعلنة في أسعار الطاقة. كما تعمل الحكومة على تطوير برامج التوظيف وتحفيز الباحثين عن عمل (مثل: طاقات، حافز، ساند).

تنمية القطاع الخاص

هناك العديد من المبادرات المهمة التي تم البدء بها فعلاً لدعم وتنمية القطاع الخاص بما يدعم الدور المنوط به في التوظيف وزيادة فرص العمل. وتشمل هذه المبادرات تسهيلات إجرائية وقانونية في مجال إنشاء بعض الأنشطة التجارية. كما تعمل هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الأجهزة الحكومية الأخرى على تنسيق ودعم الجوانب التنظيمية واللوجستية التي تخدم تلك المنشآت. كما تم رفع رأسمال مجموعة من الصناديق لتوسيع خيارات التمويل أمام القطاع الخاص. وفي نفس الاتجاه تساهم المشروعات الضخمة التي تم الإعلان عنها في إتاحة فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص والقطاع المالي.

ولدعم القطاع الخاص تم إعداد خطة تحفز القطاع الخاص رصد لها حوالي 200 مليار ريال في المدى المتوسط. وهو برنامج يستهدف تعزيز القدرات التنافسية للقطاع الخاص وتطوير الصناعة المحلية لدعم تطلعات "رؤية 2030" بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال المحلية وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

تطوير كفاءة إطار إدارة المالية العامة:

أنشأت الدولة العديد من الوحدات المتخصصة لتدعيم عملية اتخاذ القرار وتطوير إدارة المالية العامة، وتشمل أبرزها: "وحدة السياسات المالية والكلية، مكتب إدارة الدين العام، مكتب تحقيق التوازن المالي، ومركز تحقيق كفاءة الانفاق، ومركز تنمية الإيرادات النفطية". كما أُطلقت عدة برامج لدعم عملية التخطيط المالي في المدى المتوسط والوصول إلى الاستدامة المالية الداعمة للاقتصاد المحلي من خلال تبني عدة مبادرات تسعى إلى توجيه الإنفاق الحكومي بالشكل الأمثل لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال العمل على التخصيص الأمثل للموارد وإدارتها بكفاءة وفعالية ووضع سقوف للنفقات على مستوى الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتحسين عمليات تحصيل الإيرادات العامة للدولة.

إطار المالية العامة متوسط المدى

عملت وزارة المالية ممثلة في وحدة السياسات المالية والكلية على تطوير كفاءة الإدارة المالية عن طريق إعداد إطار للمالية العامة متوسط المدى. من خلال هذا الإطار يتم وضع سقوف للنفقات مقروناً بالأولويات الاستراتيجية المالية والاقتصادية. كما تقوم بعمليات التنبؤ بحجم الإيرادات في اطار اقتصادي بما يمكنها من تحقيق مستهدفاتها متوسطة المدى، والوصول إلى ميزانية متوازنة بحلول العام 2023م. كما تم العمل على إعداد حوكمة شاملة للالتزامات المالية على الدولة، وتطوير إطار لإدارة المخاطر المالية، وإعداد قواعد للمالية العامة مستفيدة من النماذج المالية والاقتصادية التي تم تطويرها لهذا الغرض.

تطوير استراتيجية الدين العام على المدى المتوسط

عملت وزارة المالية ممثلة في مكتب إدارة الدين العام على تحديث إستراتيجية الدين العام متوسطة المدى وتهدف إلى الإسهام في تطوير وتحديد سياسة الدين العام وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد لضمان استدامة وصول المملكة الى مختلف أسواق الدين العالمية وبتسعيرة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر. كما تم العمل على عدة مبادرات التى تختص في تطوير و تعميق سوق الدين المحلي بشقيه الأولي و الثانوي وبناء الركائز الأساسية في استراتيجية الحكومة الهادفة إلى جعل أسواق المملكة قوة استثمارية عالمية.

التحول الرقمي

انطلاقاً من "رؤية 2030" واستراتيجية وزارة المالية للتحول الرقمي نحو الحكومة الإلكترونية وتطبيق أفضل الممارسات الدولية، أطلقت الوزارة منصة (اعتماد) الرقمية في 21 يناير 2018م لهدف تمكين الجهات الحكومية من إدارة مواردها المالية بفاعلية وحوكمة الدورة المستندية، بالإضافة إلى زيادة الشفافية من خلال إتاحة الفرص للقطاع الخاص وتعزيز الرقابة وقياس الأداء.

وتحتوي منصة (اعتماد) على خمس باقات أساسية وهي: "إدارة الميزانية، وإدارة المنافسات والمشتريات، وإدارة العقود والتعميدات، وإدارة المدفوعات، وإدارة الحقوق المالية لموظفي الدولة". وتحتوي هذه الباقات على أكثر من 20 خدمة متكاملة على أسس محاسبية بحيث تضمن الالتزام بالميزانيات المعتمدة وعدم الدفع إلا بعد تسجيل العقود والحصول على رقم مرجعي لـ (أمر الشراء).

وخلال الشهور الستة الأولى من تطبيق منصة (اعتماد)، قامت كافة الجهات الحكومية بالتسجيل وتجاوز عدد مستخدمي الجهات الحكومية 11 ألف مستخدم، وتم طرح أكثر من 20 ألف منافسة وعملية شراء مباشر، وتسجيل أكثر من 14 ألف عقد وتعميد. وقام القطاع الخاص بتقديم أكثر من 35 ألف عرض إلكتروني. ولا تزال وزارة المالية تعمل على زيادة مستوى تفعيل منصة (اعتماد) وتنظيم ورش عمل لتدريب المستفيدين وإدارة التغيير ومعالجة الملاحظات.